الفصل الأوّل
أنشطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

يسلّط هذا الفصل الضوء على الإنجازات الرئيسة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ("مجموعة البنك")، هذه المنظمة التي تضمّ البنك الإسلامي للتنمية، ومعهد البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. وإذا كانت المؤسسة الإنمائيّة الرئيسة هي البنك الإسلامي للتنمية، فإن المؤسسات الأخرى تكمل عمله المتمثل في تنفيذ مجموعة شاملة من المشاريع والأنشطة الرامية إلى دعم تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة في البلدان الأعضاء.

1.1: لأداء الاقتصاديّ في الآونة الأخيرة

النموّ

في سنة 2023، ازداد النموّ الاقتصاديّ العالميّ انخفاضاً عما كان عليه سنة 2022. وتشير التوقعات الحالية إلى أن الاقتصاد العالمي سيزداد تباطؤاً سنة 2024. ويُتوقَّع أن ينخفض النموّ العالميّ من 3.5% سنة 2022 إلى 3% سنة 2023، ثم إلى 2.9% سنة 2024. ويُعزى هذا التباطؤ أساساً إلى النزاعات والانقسامات الجيوسياسية. ويُتوقَّع أن يشهد اقتصاد البلدان المتقدمة تراجعاً، في حين يُتوقع أن تحافظ الأسواق الناشئة والبلدان النامية على نموّ قويّ. وتواجه البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية (البنك) أيضاً صعوبات، كارتفاع معدلات التضخم، واضطراب سلاسل الإمداد، وانخفاض أسعار السلع الأساسية. وتشير التقديرات إلى أن النموّ سينخفض في البلدان الأعضاء في البنك من 5.7% سنة 2022 إلى 3.3% سنة 2023، قبل أن يرتفع ارتفاعاً طفيفاً إلى 3.9% سنة 2024. ويُتوقَّع أن يتباطأ النموّ في البلدان الأعضاء بآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا من 5.6% سنة 2022 إلى 4% سنتي 2023 و2024. أما البلدان الأعضاء في البنك بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فتشير التقديرات إلى أن النموّ سينخفض فيها انخفاضاً حادّاً من 6% سنة 2022 إلى 1.9% سنة 2023، ثم يقفز إلى 3.6% سنة 2024. ويُتوقع أن تشهد البلدان المصدّرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تباطؤاً حادّاً في النموّ من 6.7% سنة 2022 إلى 1.7% سنة 2023، وذلك نتيجة لضعف الإمدادات من النفط وانخفاض أسعاره. وانخفض النموّ في البلدان الأعضاء في البنك بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 4.0% سنة 2022 إلى 3.7% سنة 2023، ويُتوقع أن يرتفع إلى 4.3% سنة 2024.

حالة الدَّين

لا يزال الانتعاش الاقتصاديّ العالميّ ضعيفاً بعد جائحة كوفيد - 19، إذ تواجه البلدان المنخفضة الدخل تدهوراً محتمَلاً لديونها في سياق تباطؤ النموّ وتشديد شروط التمويل. وقد انخفض متوسط الدَّين الحكومي في البلدان الأعضاء في البنك انخفاضاً طفيفاً من 43.8% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2022 إلى 43% سنة 2023، ويُتوقَّع أن يستمر في الانخفاض حتى 40.5% سنة 2024. غير أن بين المناطق والبلدان تبايناً كبيراً. فالبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل تتحمَّل عبء ديون هو الأعلى وبلغ 83.1% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2023، وهي أعلى قليلاً من نسبة 81.0% سنة 2022، وذلك على الرغم من أنه يُتوقع أن تنخفض تلك النسبة إلى 78.1% سنة 2024. أمّا في مناطق البنك، فسجلت البلدان الأعضاء في منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا مستوى ديون هو الأدنى وبلغ 40.8% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2023 (مقابل 41.3% سنة 2022)، تلتها البلدان الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 45.3% (مقابل 46.4% سنة 2022)، فالبلدان الأعضاء في البنك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 47.4% (مقابل 46.8% سنة 2022).

اتجاهات التضخم

يُؤدّي تشديدُ السياسات النقدية في البلدان المتقدمة وانخفاضُ أسعار الطاقة إلى انخفاض معدلات التضخم على الصعيد العالمي. ويُتوقَّع أن ينخفض التضخم العالمي من 8.7% سنة 2022 إلى 6.9% سنة 2023، وأن يزداد انخفاضاً إلى 5.8% سنة 2024. وتشهد البلدان الأعضاء في البنك تضخُّماً أعلى، قُدِّر بنسبة 17.7% سنة 2023، قبل أن ينخفض انخفاضاً طفيفاً إلى 17.0% سنة 2024، بسبب أسعار المواد الغذائية والطاقة. وقد شهدت منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا أعلى تضخم سنة 2023 بلغ 21.6%، تلتها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمعدل تضخم قدره 16.4% سنة 2023، وهو معدل يُتوقَّع أن ينخفض إلى 14.3% سنة 2024. وكانت البلدانُ الأعضاءُ في مجموعة البنك الأكثرُ تضرراً من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة هي البلدان المنخفضة الدخل، إذ تواجه ارتفاعاً فريداً في معدل التضخم بلغ 42.8% سنة 2023 قبل أن ينخفض انخفاضاً طفيفاً إلى 29.8% سنة 2024.

مشكلات البطالة

يُتوقَّع حدوث مشكلات البطالة أيضاً، لأنه يُحتمَل أن يؤدي خطر انخفاض النموّ في العديد من البلدان إلى تناقص فرص العمل. وكانت بلدان أعضاء عديدة متفاوتة المستوى في التخلص من البطالة الناجمة عن جائحة كوفيد - 19، وانخفضت معدلات البطالة انخفاضاً مطّرداً من 6.9% سنة 2020 إلى 5.9% سنة 2022، وازدادت انخفاضاً إلى 5.8% سنة 2023، ولكنها ارتفعت بين النساء إلى 6.9% وبين الشباب إلى 12.8% سنة 2023. ويتطلب التغلب على هذه المشكلات تعظيم تأثير المشاريع الإنمائية، ومن ثم تحسين اقتصاد البلدان وتعميم نفعه.

2.1: أبرز النتائج التشغيلية

على الرغم من اضطرابات السنين الأخيرة وظهور صعوبات جديدة خلال سنة 2023، ظل البنك مصمّماً على توفير موارد مالية كبيرة للبلدان الأعضاء من أجل حفز الانتعاش والأمن الغذائي، وتشجيع القدرة على الصمود والنمو غير المضر بالبيئة، وتكوين رأسمال بشري شامل يحقق مستقبلاً أكثر استدامة. وقد استمرت الاعتمادات الصافية الإجمالية لمجموعة البنك في الارتفاع منذ سنة 2020، وذلك بإمداد البلدان الأعضاء بموارد أكثر تساعدها على التصدي لعدد متزايد من الصعوبات. وارتفعت الاعتمادات التراكمية الصافية لمجموعة البنك من 170.1 مليار دولار أمريكي سنة 2022 إلى 182.1 مليار دولار أمريكي سنة 2023.

وفي الوقت الذي ينتهي فيه البنك من برنامجه القصير المدة الرامي إلى التصدي لجائحة كوفيد - 19، أعاد تركيز عملياته وضاعفها دعماً للانتعاش والأمن الغذائي في بلدانه الأعضاء، وحفزاً للقدرة على الصمود والنموّ غير المضر بالبيئة، وتطويراً لرأسمال بشري شامل يحقق مستقبلاً أكثر استدامة.

وفي سنة 2023، ارتفعت الاعتمادات الصافية السنوية لمجموعة البنك من 10.4 مليار دولار أمريكي (7.9 مليار دينار إسلامي) سنة 2022 إلى 12 مليار دولار أمريكي (9 مليارات دينار إسلامي)، وهو ما يمثّل زيادة بنسبة 15.3% (الشكل 1-1).

وارتفعت حصة موارد البنك الرأسمالية العادية من صافي اعتمادات مجموعة البنك زيادة واضحة من 28.4% سنة 2022 إلى 35.7% سنة 2023، في حين انخفضت حصة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من 5.0% سنة 2022 إلى 4.4% سنة 2023، وانخفضت حصة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من 65.2% سنة 2022 إلى 57.6% سنة 2023 (الشكل 1-2).

وواصلت كيانات مجموعة البنك زيادة اعتماداتها استجابةً لطلبات البلدان الأعضاء المتزايدة. وفي سبيل مواكبة الزيادة في طلب البلدان الأعضاء، واصلت مؤسسات مجموعة البنك مضاعفة اعتماداتها. ففي سنة 2023، بينما كانت سلاسل التوريد تعود بالتدريج إلى حالتها الطبيعية، زادت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من حجم تمويلاتها المخصَّصة للتجارة بمبلغ قدره 6.9 مليار دولار أمريكي (5.2 مليار دينار إسلامي)، وذلك من أجل دعم الطاقة، وتجارة المنتجات الزراعية، والأمن الغذائي. وارتفع صافي اعتمادات البنك إلى 4.3 مليار دولار أمريكي (3.2 مليار دينار إسلامي)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 45% عن مبلغ السنة الماضية، وذلك من أجل دعم التعافي، والحد من الفقر، وبناء القدرة على الصمود، وتحقيق الأمن الغذائي. كذلك، زادت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص اعتماداتها الصافية زيادة طفيفة من 525.8 مليون

الشكل 1.1: صافي اعتمادات مجموعة البنك

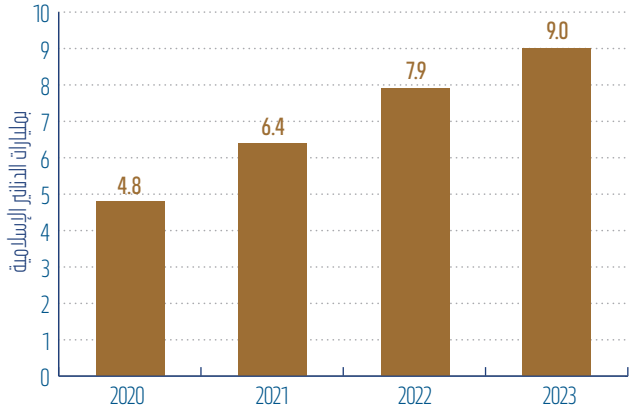

الشكل 2.1: اتجاهات حصص الكيانات من إجمالي صافي اعتمادات مجموعة البنك

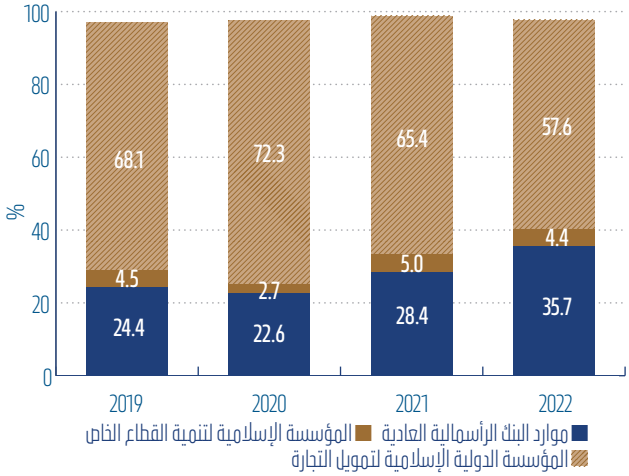

الشكل 3.1: صافي الاعتمادات بحسب الكيانات والصناديق

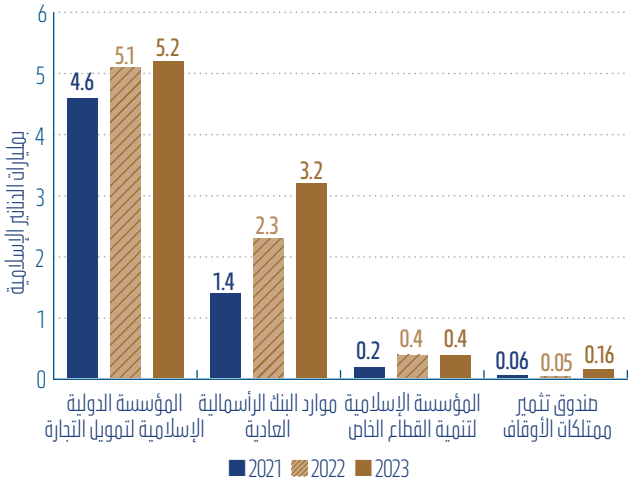

الشكل 4.1: اتجاهات الصرف والسداد في "مجموعة البنك"

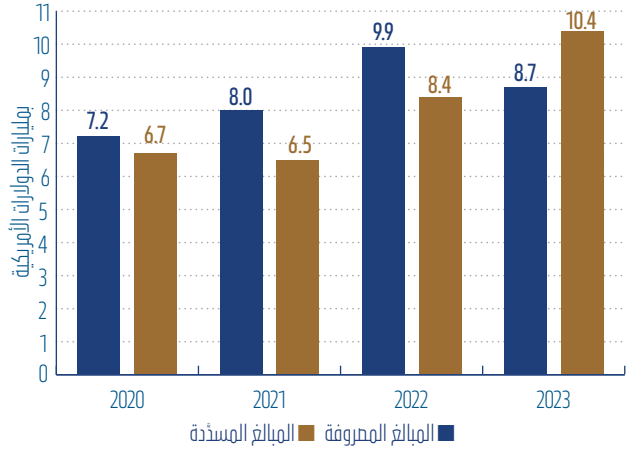

دولار أمريكي (395.1 مليون دينار إسلامي) في السنة الماضية إلى 531.7 مليون دولار أمريكي (396.3 مليون دينار إسلامي) (الشكل 1-3).

ولم تواكب تدفقاتُ الصرف الزيادةَ السريعة للاعتمادات، فتجاوزت المبالغُ المسدَّدة المبالغَ المصروفة سنة 2023. غير أنه يُتوقَّع ألا يستمر ذلك التفاوت وأن يختفي بمجرد تحوُّل الاعتمادات المتزايدة إلى مبالغَ مصروفة جديدة. وقد انخفضت المبالغ المصروفة من 9.9 مليار دولار أمريكي سنة 2022 إلى 8.7 مليار دولار أمريكي سنة 2023، وهو ما يمثل 72.5% من صافي اعتمادات مجموعة البنك. ومع أن التعافي في مرحلة ما بعد كوفيد - 19 كان متفاوتاً وغير مكتمل في بعض البلدان، فإن الدعم الذي تلقته مجموعة البنك من بلدانها الأعضاء كان هائلاً. واستمر مستوى السداد في الارتفاع وبلغ 10.4 مليار دولار أمريكي سنة 2023 مقابل 8.4 مليار دولار أمريكي سنة 2022 (الشكل 1-4).

وإذا كانت البلدان الأعضاء قد اصطدمت بأزمة غذائية بعد أن بدأت تتعافى من الجائحة، فإن البنك ظل يقظاً وقدَّم لها الدعم اللازم لمساعدتها على مواجهة هذه المشكلة الجديدة. واحتلت الصحة والزراعة مكانة بارزة في عملياته خلال السنتين الماضيتين. فقد واجه الملايين من الناس شبح الجوع سنة 2022، فسارع إلى تقديم تمويل للقطاع الزراعيّ. وهو إجراء يمكّن من سدّ الاحتياجات الفورية وتوفير أمن غذائي مستدام للأجيال المقبلة على حدّ سواء. أضف إلى ذلك أن النموّ غير المضر بالبيئة والتطوير الشامل لرأس المال البشري هما الركيزتان اللتان ترفدان "الاستراتيجية المعاد مواءمتها"، وتوجّهان التمويل الإنمائي للبنك.

ونتيجةً لذلك، لا تزال حصة تمويل الطاقة من صافي اعتمادات البنك السنوية مرتفعة بنسبة 9% سنة 2023 (الشكل 1-5)، وإن انخفضت قليلاً عن نسبة 11.7% المسجَّلة سنة 2022. أمّا تمويل النقل، فقد انخفض من 40.5% سنة 2022 إلى 28.5% سنة 2023. واستحوذ قطاع الصحة على الحصة العظمى التي مثلت 32.8% من إجمالي اعتمادات البنك سنة 2023 مقابل 13.3% في السنة الماضية.

وارتفع صافي اعتمادات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من 525.8 مليون دولار أمريكي سنة 2022 إلى 531.7 مليون دولار أمريكي سنة 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 1.1% (الشكل 1-6). وقد تحقق ذلك نتيجة التوجُّه المعدَّل الرامي إلى تركيز نموذج عمل المؤسسة على التمويل الائتماني من أجل تطوير القطاع الخاص. ويمثل تطوير القطاع المالي 77.3% من تمويلات المؤسسة، تليه الصناعة والتعدين بنسبة 13.2%، فالطاقة بنسبة 4.7%.

الشكل 5.1: توزيع صافي اعتمادات البنك من موارده الرأسمالية العادية بحسب القطاعات سنة 2023

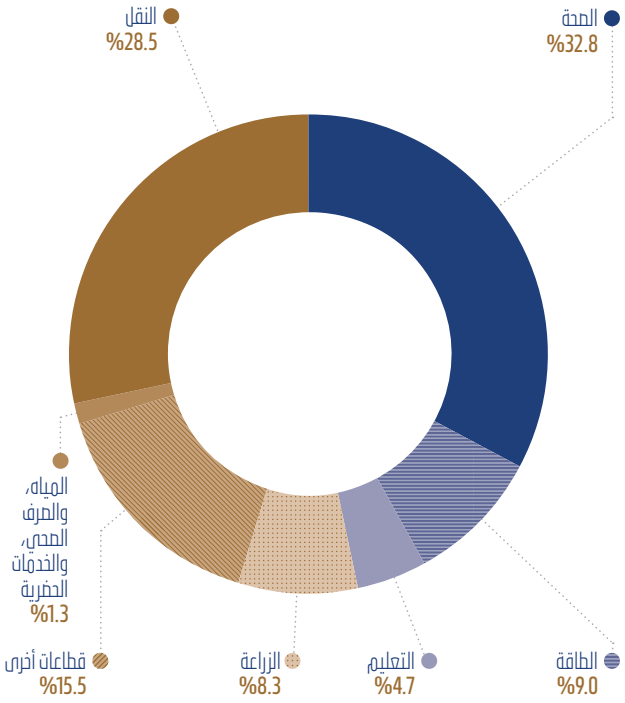

الشكل 6.1: اتجاهات صافي اعتمادات ومصروفات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

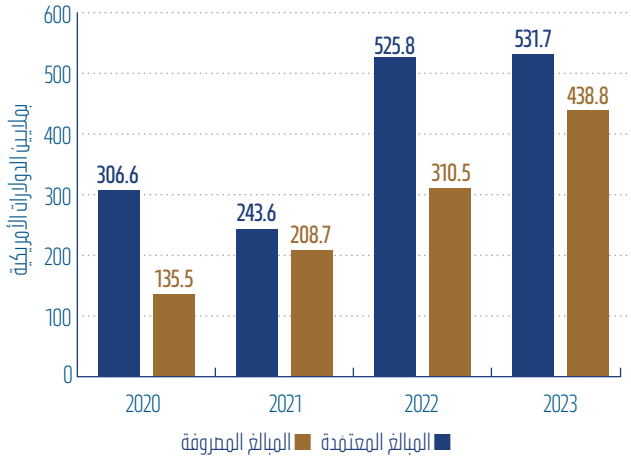

إذا كانت البلدان الأعضاء قد اصطدمت بأزمة غذائية بعد أن بدأت تتعافى من الجائحة، فإن البنك ظل يقظاً وقدَّم لها الدعم اللازم لمساعدتها على مواجهة هذه المشكلة الجديدة.

الشكل 7.1: اتجاهات صافي اعتمادات ومصروفات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

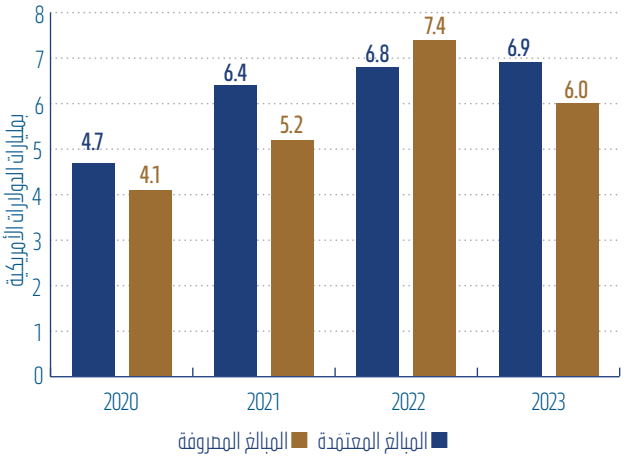

الشكل 8.1: اتجاهات الأعمال المؤثِّرة والاتفاقات التأمينية الهيدئية الجديدة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

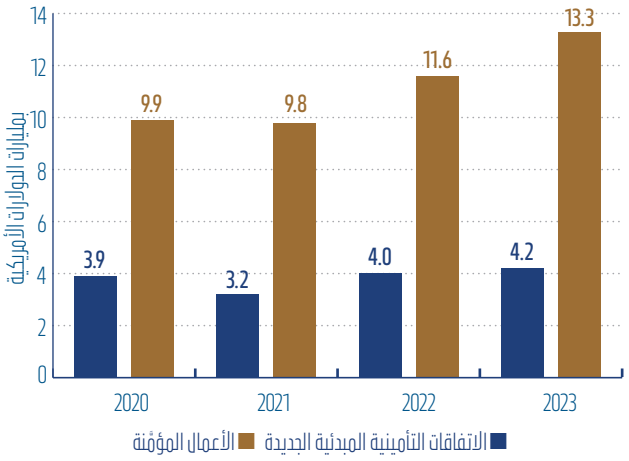

الشكل 9.1: توزيع صافي اعتمادات مجموعة البنك بحسب المناطق سنة 2023

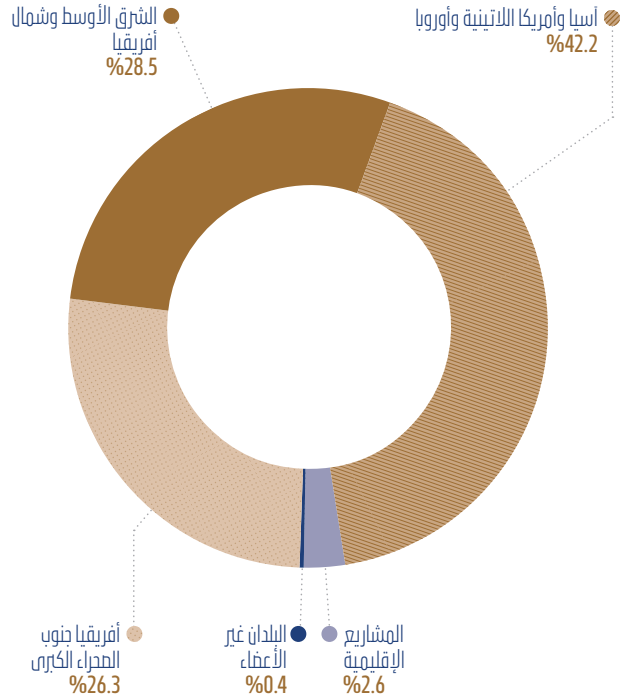

وفي الوقت الذي بدأت فيه سلاسل التوريد تعود إلى حالتها الطبيعية بدرجة معيَّنة، تلقى تمويل التجارة مزيداً من الدعم من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، فبلغت الاعتمادات 6.9 مليار دولار أمريكي سنة 2023 مقابل 6.8 مليار دولار أمريكي سنة 2022 (الشكل 1-7). وانخفض صرف التمويل، بنسبة -18.2%، إلى 6 مليارات دولار أمريكي سنة 2023، وهو ما يمثل 87.3% من صافي الاعتمادات.

وفي سنة 2023، قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ما مجموعه 13.3 مليار دولار أمريكي لتأمين الأعمال، التي كان معظمها في المتاجرة القصيرة المدة بمختلف السلع والخدمات في معظم البلدان الأعضاء في هذه المؤسسة وفي العديد من البلدان غير الأعضاء (الشكل 1-8). وتُقدم هذه المؤسسة خدمات التأمين التي لها تأثير إيجابيّ على مبادرات الحدّ من الفقر والأمن الغذائيّ والعمل المناخيّ. وقد زادت اعتمادات المؤسسة بنسبة 4.6% عما كانت عليه سنة 2022.

وانخفضت حصة اعتمادات مجموعة البنك المخصَّصة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 31.2% سنة 2022 إلى 26.3% سنة 2023 (الشكل 1-9). وارتفعت الحصة المخصَّصة لمنطقة آسيا من 37% سنة 2022 إلى 42.2% سنة 2023.

3.1: التقدم المحرَز في تنفيذ استراتيجية البنك المعاد مواءمتها (2023-2025): استعادة النشاط وتعزيز الثقة

أقرَّ محافظو البنك "استراتيجية معاداً مواءمتها" للبنك خلال اجتماعه السنوي السابع والأربعين (47) الذي عُقد في شهر يونيو 2022 بمصر. وقد أطلقت المرحلة الثانية من سيرورة إعادة مواءمة الاستراتيجية سنة 2022، حتى تكون المؤسسة مستعدة لما يحدث من تغيرات في الهيكل التنظيميّ، والموارد البشرية، والثقافة، والنُّظُم، وآليات العمل. وفي سنة 2023، انطلقت المرحلة الثالثة وانصبّت على تنفيذ الاستراتيجية المعاد مواءمتها. وجرى دعم سيرورة التنفيذ على ثلاثة محاور كبرى هي: دمج الاستراتيجية في دورات برامج البنك ومشاريعه؛ ودمج الاستراتيجية في النموذج الثقافي للبنك بفضل تحسين التواصل الداخلي؛ والاستفادة من قيمة مجموعة البنك المقترَحة عن طريق أدوات تمويل جديدة. ويعرض الشكل 1-10 المراحل الثلاث لإعادة مواءمة الاستراتيجية.

ووُضع إطار للإدارة القائمة على النتائج من أجل الرصد الفعال للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المعاد مواءمتها ورفع تقارير عن هذا التقدم. ويمكّن هذا الإطار من قياس وتتبع التقدم الذي يحرزه البنك في تحقيق الأهداف والأولويات الاستراتيجية بطريقة شفافة، وقابلة للقياس، ومترابطة. وتُنشَر المعلومات عن أداء هذه المؤشرات داخليّاً وخارجيّاً كلَّ سنة في تقارير البنك السنوية عن الفعالية الإنمائية.

الشكل 10.1: مراحل إعادة مواءمة الاستراتيجية

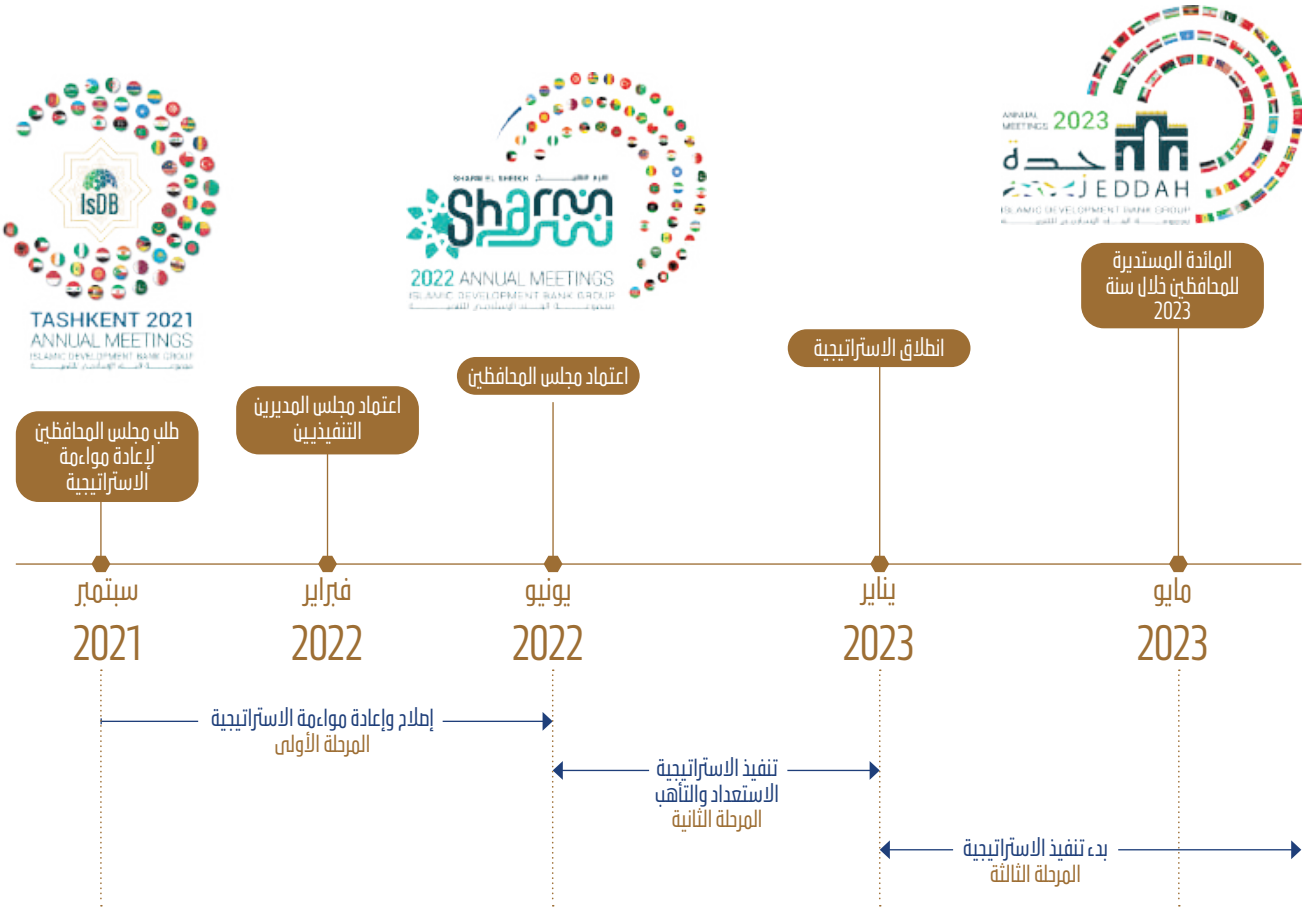

وقد أعطت سيرورةُ إعادة مواءمة الاستراتيجية دفعة جديدة لعمل البنك، وعززت الثقة بينه وبين الأطراف المعنية. وساهمت كذلك في تجديد سيرورة استراتيجية الشراكة القُطرية، وهو ما أدى إلى إطلاق سبع استراتيجيات شراكة قُطرية سنة 2022 وإعداد ست استراتيجيات إضافية سنة 2023. وقد تجلى تعزيز الثقة هذا في نجاح البنك في الحفاظ على تصنيفه الائتماني الممتاز (AAA) من وكالات التصنيف الائتماني الكبرى، وفي موافقته لجمهورية إندونيسيا خلال شهر مايو 2023 على زيادة خاصة في رأس المال أدت إلى زيادة حصتها في رأسمال البنك زيادة كبيرة. وقد تجلّى تعزيز الثقة أيضاً في التقدم الملحوظ المُحرز في تجديد التواصل داخل البنك بغية اعتماد نموذج ثقافي جديد.

أعطت سيرورةُ إعادة مواءمة الاستراتيجية دفعة جديدة لعمل البنك، وعززت الثقة بينه وبين الأطراف المعنية.

ويواصل البنك إجراء اتصالات مع بلدانه الأعضاء ومع الأطراف المعنية الأساسية من أجل تنفيذ الاستراتيجية المعادة مواءمتها. وقد نُظِّمت مائدة مستديرة للمحافظين خلال الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك التي عقدت سنة 2023 بجدة، فأكد محافظو البنك أهمية الاستفادة من الشراكات فيما بين بلدان الجنوب درءاً للأزمات، وحثوا البنك على استغلال مزاياه النسبية سواءً في التعاون بين بلدان الجنوب أو في المالية الإسلامية.

يواصل البنك إجراء اتصالات مع بلدانه الأعضاء ومع الأطراف المعنية الأساسية من أجل تنفيذ الاستراتيجية المعادة مواءمتها.

4.1: برنامج معالجة قضية الأمن الغذائيّ

تُواصِل مجموعة البنك تنفيذ برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي، الذي اعتُمد في شهر يوليو 2022، من أجل دعم البلدان الأعضاء فيما تبذله من جهود لتفادي الأزمات الغذائية الحالية وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية. وقد خُصِّصت 10.54 مليار دولار أمريكي لهذا البرنامج، و500 مليون دولار أمريكي للتأمين من المخاطر الائتمانية والسياسية.

الجدول 1.1: تمويل برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي

مصدر التمويل	مبلغ التمويل
الاعتمادات	
البنك (تمويلات جديدة)	4 مليارات دولار أمريكي
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	269 مليون دولار أمريكي
مساهمة المؤسسة الدولية الإسلامية لتنمية التجارة	4.5 مليار دولار أمريكي
مساهمة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	75 مليون دولار أمريكي
المبالغ المعجَّل صرفُها	
البنك: المبالغ المعجَّل صرفُها	1.7 مليار دولار أمريكي
المجموع	**10.54 مليار دولار أمريكي**

واعتمد البنك إجراءات توريد تناسب الغرض، وتراعي القيمة مقابل المال في كل عملية، وتفضِّل التوريد الفعال والتنفيذ السلس. وفيما يخص التدخلات المحدَّدة المتعلقة بالقطاع الخاص، يجوز لكيانات مجموعة البنك اتّباع إجراءاتها الداخلية ما دام قد قبل بها البنك، وفرض الممارسات التجارية التي تمكِّن من تسريع سيرورات التوريد.

وفي نهاية سنة 2023، بلغ إجمالي التمويل المعتمَد في إطار هذا البرنامج 4 مليارات دولار أمريكي، وهو ما يمثل 46% من المبلغ المتعهَّد به قيد الاعتماد (دون احتساب اعتمادات "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" في مجال التأمين). وهو مبلغ اعتمد منه البنك 906.3 مليون دولار أمريكي، واعتمد منه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية 19.1 مليون دولار أمريكي، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 3 مليارات دولار أمريكي، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 100 مليون دولار أمريكي. واعتمدت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مبلغاً إضافيّاً قدره 788.5 مليون دولار أمريكي لتأمين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي. وإضافةً إلى ذلك، سُرِّع صرف 581.9 مليون دولار أمريكي من تمويلات البنك لفائدة 85 مشروعاً جارياً ذا صلة ببرنامج معالجة قضية الأمن الغذائي.

5.1: برنامج التدخل في حالات الطوارئ

في سنة 2023، دعم البنك بلدانه الأعضاء دعماً كبيراً بمِنَح التدخل في حالة الطوارئ. فقدَّم معونة مالية سريعة لتركيا وسوريا والسودان وليبيا والمغرب، بلغ مجموعها 7 ملايين دولار أمريكي. وهو ما يدل على الجهد المخلص الذي يبذله لمساعدة البلدان الأعضاء المتضررة من الأزمات الإنسانية. ويتعاون البنك تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المحلية الشريكة من أجل تعظيم تأثير تدخُّله الإنساني.

سوريا

عمل البنك- بالشراكة مع جمعية الهلال الأحمر القَطَريّ- على التصدي لأضرار الزلزال الذي وقع في 6 فبراير 2023 غرب سوريا وخلَّف 8,476 قتيلاً. وقد أُطلق مشروع بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي (مليون دولار أمريكي واحد من البنك و0.5 مليون دولار أمريكي من جمعية الهلال الأحمر القطري) في إطار هذا التدخل. واستفاد من هذا المشروع 71,095 مستفيداً مباشراً (منهم 39,100 امرأة وامرأتان) و162,000 مستفيد غير مباشر (منهم 89,100 امرأة). ووُزِّعت سِلالٌ غذائية على 2,138 أسرة، وتلقت 2,564 أسرة مواد غير غذائية. ووُزعت خيام على 399 أسرة. وإضافةً إلى ذلك، وُزعت 2,250 حزمة من لوازم غسيل الكلى، ورُكِّب 12 جهاز لغسيل الكلى، ووُزعت ثماني حزم من لوازم علاج الرضوض.

تركيا

عمل البنك- بالشراكة مع الهلال الأحمر التركي (Kizilay)- على التصدي لأضرار الزلزال الذي ضرب تركيا في 6 فبراير 2023، وأدى دوراً حاسماً في إيصال المساعدات إلى المناطق المتضررة. وخلال ستة أشهر، وُزع أكثر من 372,000 حزمة غذائية تضمّ مواد أساسية (كالأرز، والعدس، والزيت، والسكر) على 128,000 أسرة. كذلك، قدّمت 20,000 مادة غذائية أخرى، منها بسكويت عالي الطاقة، وحبوب معزَّزة وغيرها من الأطعمة المغذية. ووُزعت أيضاً 124,000 حزمة من لوازم النظافة الصحية الأسرية.

السودان

عمل البنك- بالشراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر- سنة 2023 على التصدي للأزمة الإنسانية التي أعقبت اندلاع أعمال العنف في السودان. وبلغت قيمة مشروع الإغاثة المقترح 1.5 مليون دولار أمريكي واستهدف تقديم مساعدة ضرورية لنحو 125,000 متضرر من الاندلاع المفاجئ للنزاع في البلاد. وشمل هذا المشروع 15,000 سلة غذائية، و20 حزمة لوازم صحية مشتركة بين الوكالات، و50 حزمة لوازم إسعافات أولية، وخمسة خزّانات مياه بسعة 15م3 لمساعدة ما لا يقل عن 15,000 شخص في منطقتي الخرطوم ودارفور.

عمل البنك بالشراكة مع الهلال الأحمر التركي (Kizilay) على التصدي لأضرار الزلزال الذي ضرب تركيا في 6 فبراير 2023، وأدى دوراً حاسماً في إيصال المساعدات إلى المناطق المتضررة.

ليبيا

عمل البنك- بالشراكة مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر- على التصدي للأزمة الإنسانية في شرق ليبيا في أعقاب الفيضانات التي وقعت في شهر سبتمبر 2023. وكان الهدف الرئيس من مقترح التدخل في حالات الطوارئ هو تقديم مساعدة فورية للسكان المتضررين، تمثلت في ملاجئ متكاملة تحفظ كرامة المقيمين فيها، ورعاية صحية وخدمات طبية جيدة، وتوفير مياه صالحة للشرب ومرافق ومواد صحية. وساهم ذلك التدخل في تحسين أحوال 100,000 رجل وامرأة وطفل تضرروا من العاصفة والفيضانات. وقدّرت التكلفة الإجمالية لحزمة التدخل في حالات الطوارئ بمبلغ قدره 1.5 مليون دولار أمريكي، ساهم فيه البنك بمبلغ قدره مليون دولار أمريكي وصندوق التضامن الإسلامي بمبلغ قدره 0.5 مليون دولار أمريكي.

المغرب

ضرب زلزال مدمّر المغرب في 8 سبتمبر 2023، فتسبب في دمار واسع النطاق في مناطق جبال الأطلس ومراكش. وقد خلّف هذا الزلزال 2,940 قتيلاً، و5,500 جريح، ومئات آخرين في حالة خطيرة. وكانت الأقاليم المتضررة هي الحوز وورزازات ومراكش وأزيلال وشيشاوة وتارودانت. وقدم البنك تمويلاً في شكل منحة قدره 1.5 مليون دولار أمريكي من أجل الترميم الاستعجالي وإصلاح ما تضرر من البنى التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة العامة. وقُدّمت المنحة لوكالة تنمية الأطلس الكبير، التي أنشأتها الحكومة المغربية، عن طريق وزارة المالية.

6.1: إنجازات مجموعة البنك

1.6.1: الأنشطة الإنمائية الأساسية

واصلت الاعتمادات من موارد البنك الرأسمالية العادية زيادتها بوضوح على مرّ السنين. وقد زادت من 3.0 مليار دولار أمريكي سنة 2022 إلى 4.3 مليار دولار أمريكي سنة 2023 وتجاوزت الهدف السنوي بنسبة 7.5%. ويشمل المبلغ المعتمَد هذه السنة 65 عملية في 27 بلداً عضواً، وبالأخص في قطاعي الصحة والنقل (الشكل 1-5)، وهو ما يدل على زيادة الحصة المخصَّصة من موارد البنك الرأسمالية العادية للنشاط الإنمائي في البلدان الأعضاء. ويُتوقَّع أن تُحقق الاعتمادات الجديدة نتائج إنمائية واعدة للبلدان الأعضاء وللجاليات الإسلامية في العالم أجمع. وفيما يلي أبرز النتائج المتوقَّعة، بعد اكتمال العمليات المعتمَدة سنة 2023:

تلقيح
41 مليون طفل
دون سن الخامسة ضدّ شلل الأطفال في باكستان.

بناء
13
مستشفى طوارئ غير مضر بالبيئة لفائدة السكان المتضررين من الزلزال في تركيا.

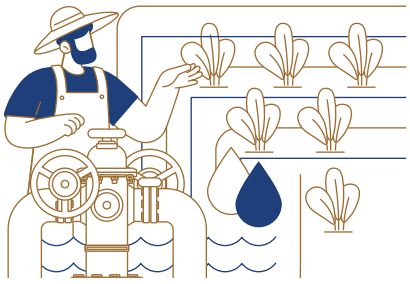

تهيئة
1,017 هكتاراً
من المجال المائي الزراعي، وحماية
200 هكتار
بالحفاظ على التربة، وإنشاء
27
شبكة هيدروليكية قروية في مالي.

بناء وتجهيز
42 فصلاً مدرسيّاً
في موزمبيق

زيادة قدرات التعليم العالي
بسبعمائة وعشرين (720)
طالباً إضافياً في موريتانيا.

حصول
40,000 طالب
في تشاد على التعليم العالي المنصف والجيد.

إمداد
885,000 شخص
في غينيا بمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي.

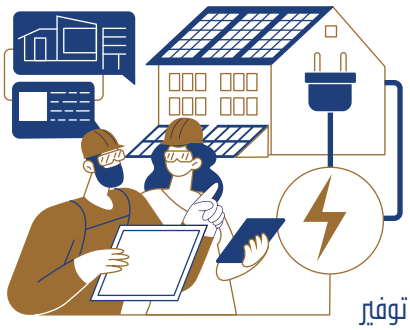

توفير
1,989
متعددة الطوابق لفائدة
70,632
شخصاً من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط في بنغلاديش،
55
وحدة سكنيةً مقاوِمة لتغير المناخ،
39
وحدة سكنية محافظة على البيئة.

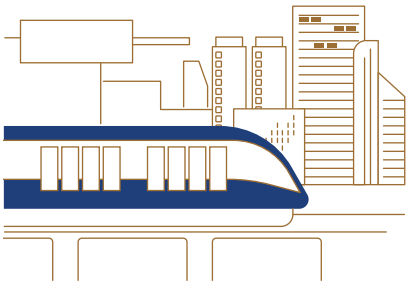

بناء خط سكة حديدي كهربائي سريع غير مضر بالبيئة ومقاوم للظروف المناخية في مصر بطول
660كلم.

إنشاء طريق سريع ذي مسارين في كل اتجاه طوله
117 كلم
في كوت ديفوار.

2.6.1: تعزيز تنمية القطاع الخاص

تحرص المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص على تعزيز نموّ هذا القطاع. وتدل أنشطة هذا الكيان المعنيّ بالقطاع الخاص في مجموعة البنك، على أهمية معالجة القضايا العالمية، كالحصول على الطاقة والبنى التحتية. وفي سنة 2023، بلغت اعتمادات مشاريع هذه المؤسسة 531.7 مليون دولار أمريكي، وقد أُنجزت هذه المشاريع بتقديم الدعم المالي للمؤسسات الشريكة وبالاستثمار في المبادرات. وتتألف اعتمادات هذه السنة من خطوط التمويل (77.0%)، والتمويل الآجل (22.7%)، وأسهم رأس المال (1.3%)، وذلك طبقاً للتحول الاستراتيجي للمؤسسة الرامي إلى تمويل الائتمان. وبذلك بلغت الاعتمادات التراكمية للمشاريع، منذ إنشاء المؤسسة حتى الآن، 6.9 مليار دولار أمريكي.

ومن حيث التوزيع القطاعي، خُصص 77.3% من اعتمادات المشاريع الجديدة لقطاع التمويل، وتلته الاستثمارات في قطاعات ذات تأثير كبير كالصناعة والتعدين (13.2%)، والنقل (4.7%)، والطاقة (4.7%).

3.6.1: تمويل التجارة والتنمية

كان أحد الإنجازات الكبرى التي حققتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة سنة 2023 هو اعتماداتها الكبيرة لتمويل التجارة، بفضل التمويلات الجماعية الناجحة والطلب المتزايد في البلدان الأعضاء. وقد بلغ إجماليّ اعتمادات تمويل التجارة 6.9 مليار دولار أمريكي، موَّلت 106 عمليات؛ وصُرِف منها 6 مليارات دولار أمريكي. وشملت هذه الاعتمادات قطاعات أساسية، كالطاقة والزراعة والقطاع الخاص. وحصل تقدم مهمّ في تنويع محفظة تمويل التجارة، إذ بلغت الاعتمادات خارج قطاع النفط والغاز 3.2 مليار دولار أمريكي. ومثلت تلك الاعتمادات 46% من إجمالي محفظة تمويل التجارة مقابل 42% سنة 2022. وبلغت اعتمادات المبادلات التجارية فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي 4.6 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 66.4% من إجمالي الاعتمادات.

زاد إجماليُّ اعتمادات القطاع الخاص من 757 مليون دولار أمريكي سنة 2022 إلى

905 ملايين دولار أمريكي

سنة 2023. وشملت هذه التمويلات 39 بنكاً شريكاً ومؤسسة مالية، ومؤسسة عميلة واحدة.

وزاد التمويلُ المقدَّم للبلدان الاعضاء الأقلّ نموّاً، فبلغ 3 مليارات دولار أمريكي (مقابل 2.5 مليار دولار أمريكي سنة 2022)، وهو ما يمثل 44% من إجمالي الاعتمادات. وزاد إجماليُّ اعتمادات القطاع الخاص من 757 مليون دولار أمريكي سنة 2022 إلى 905 ملايين دولار أمريكي سنة 2023. وشملت هذه التمويلات 39 بنكاً شريكاً ومؤسسة مالية، ومؤسسة عميلة واحدة. وواصلت المؤسسةُ ما حققته من إنجازات سنة 2022، فوسَّعت نشاطَ تأكيد خطاب الاعتماد، الرامي إلى تيسير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وخارجَها.

وشرعت المؤسسة أيضاً في تسريع معاملات برنامج مجموعة البنك المتعلق بمعالجة قضية الأمن الغذائي، وأصدرت 10 خطابات اعتماد بمبلغ إجماليّ قدره 184 مليون دولار أمريكي، صُرفت منه 180 مليون دولار أمريكي. وفي سنة 2023، بلغت اعتمادات المؤسسة لذلك البرنامج 3 مليارات دولار أمريكي (مقابل مبلغ مستهدَف قدره 1.7 مليار دولار أمريكي)، صُرِف منها 2.3 مليار دولار أمريكي.

ستواصل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الوفاء بالاحتياجات الخاصة لبلدانها الأعضاء، سواءٌ في القطاع العام أو في القطاع الخاص، عن طريق تدخلاتها الموجَّهة.

الإطار 1: التعاون والتآزر بين البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في مجال الأمن الغذائي

برنامجُ مجموعة البنك المتعلقُ بمعالجة قضية الأمن الغذائي حزمةٌ شاملةٌ بمبلغ قدره 10.54 مليار دولار أمريكي. وهو برنامج يرمي أساساً إلى تقديم الدعم الضروريّ للبلدان الأعضاء من أجل التصدي للأزمة الغذائية القائمة وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الأمن الغذائي في المستقبل. وقد التزمت المؤسسة بمبلغ قدره 4.5 مليار دولار أمريكي من إجمالي المبلغ الملتزم به (10.54 مليار دولار أمريكي) خلال 3.5 سنوات (شهر يوليو -2022 شهر ديسمبر 2025). وقد اعتمدت المؤسسة نحو 3 مليارات دولار أمريكي في إطار برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي، فساهم ذلك مساهمة مهمة في تحقيق أهداف مجموعة البنك.

ويمكّن التعاون مع المؤسسة من تعزيز الحلول المقدَّمة في إطار البرنامج. فالمؤسسة تستطيع، بفضل حلولها التجارية المتكاملة المتخصصة، أن تقدِّم دعماً تكميليّاً للبنك في العمليات المتعلقة بتمويل التجارة. وفي سبيل التنفيذ السلس لهذه الشراكة، وُسعت اتفاقية مستوى الخدمة الموقَّعة بين البنك والمؤسسة كي تشمل تنفيذ بعض عمليات تمويل التجارة في إطار "برنامج مجموعة البنك الاستراتيجي للتأهب والتصدي لجائحة كوفيد - 19"، وذلك من أجل استيعاب تنفيذ مشاريع "برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي".

بفضل هذا التعاون والتآزر المعزَّزين، يحقق البنك والمؤسسة معاً تقدُّماً مهمّاً في طريق ضمان أمن غذائي مستدام للبلدان الأعضاء.

وكان مشروع الإمداد العاجل بالمواد الغذائية ووسائل الإنتاج الذي وافق عليه البنك للأردن، بمخصص قدره 200 مليون دولار أمريكي، أوّل عملية نُفذت في إطار اتفاقية مستوى الخدمة الموسعة. وقد أدت المؤسسة، بصفتها وكيل إنجاز ذلك المشروع، دوراً مهمّاً في دعم الأمن الغذائي بتيسير استيراد القمح والشعير إلى هذا البلد. وقد أصدرت المؤسسة، حتى الآن، 10 خطابات اعتماد في إطار هذا المشروع بمبلغ إجمالي قدره 184 مليون دولار أمريكي، صُرف منه نحو 180 مليون دولار أمريكي. وبذلك وُرّد 560,000 طن من القمح والشعير إلى الأردن.

وقد أثبت هذا التعاون بين البنك والمؤسسة فعاليته وكفاءته الكبيرتين في حل مشكلات الأمن الغذائي في الأردن. وبفضل هذا التعاون والتآزر المعزَّزين، يحقق البنك والمؤسسة معاً تقدُّماً مهمّاً في طريق ضمان أمن غذائي مستدام للبلدان الأعضاء.

4.6.1: التأمين من المخاطر الائتمانية والقُطرية

في سنة 2023، قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مبلغاً إجمالياً قدره 13.3 مليار دولار أمريكي لتأمين الأعمال، وكان معظم ذلك المبلغ (10 مليارات دولار أمريكي) في العمليات التجارية القصيرة المدة التي تشمل السلع والخدمات في جميع البلدان الأعضاء في المؤسسة تقريباً وفي كثير من البلدان غير الأعضاء. وأمَّنت المؤسسةُ مشاريع استثمارية بما يناهز 3 مليارات دولار أمريكي سنة 2023.

وفي سنة 2023، واصلت المؤسسة تقديم الدعم للبلدان الأعضاء التي كانت قد تضررت من الأزمة الغذائية. وقد اعتمدت 788.5 مليون دولار أمريكي للمعاملات المتعلقة بالأغذية منذ إنشاء برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي في شهر يوليو 2022 حتى شهر ديسمبر 2023، وهو مبلغ تجاوز ما تعهدت المؤسسة بتقديمه (500 مليون دولار أمريكي) حتى 31 ديسمبر 2025.

الإطار 2: تعزيز التنمية الزراعية في الضفة الغربية (فلسطين)

في 11 مايو 2023، أصدرت المؤسسة، في إطار صفقة هامّة، وثيقةَ تأمين تتعلق بتقاسم مخاطر الاستثمار الأجنبي بمبلغ قدره 7.6 مليون دولار أمريكي لمصلحة شركة نخيل فلسطين للاستثمار الزراعي (نخيل)- وكانت أول صفقة للمؤسسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكانت هذه الصفقة أول شراكة بين المؤسسة ووكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف التابعة لمجموعة البنك الدولي في مشروع بالضفة الغربية (فلسطين).

وهذه الوكالة هي الجهة المسؤولة عن إدارة الصندوق الاستئماني لضمان الاستثمارات بالضفة الغربية وقطاع غزة نيابة عن الجهتين الراعيتين، وهما السلطة الفلسطينية وحكومة اليابان. وتشمل هذه الصفقة الأخيرة الاستثمارات الأجنبية في مشروع رائد لمزرعة تمور في الضفة الغربية (فلسطين).

وصَدرت الضمانات، التي موَّلها الصندوق الاستئماني لضمان الاستثمارات بالضفة الغربية وقطاع غزة، لفائدة كل من شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة (باديكو القابضة) المسجلة في ليبيريا (10.38 مليون دولار أمريكي)، وصندوق سراج 1 (4.05 مليون دولار أمريكي)، وشركة سراج لإدارة الصناديق (2.18 مليون دولار أمريكي). وتُقدم المؤسسة مشاركة في المخاطر (وهي نوع من إعادة التأمين) تغطي الضمان الذي أُصدر لفائدة شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة (باديكو).

ويتمثل الهدف الرئيس من مشروع شركة النخيل في زرع أشجار النخيل وإنتاج وبيع تمور رفيعة الجودة تلبيةً لطلب السوق المحلية وتوسُّعاً في الأسواق الدولية. ومنذ سنة 2018، صدَّرت شركة النخيل نحو 60% من إنتاجها السنويّ إلى عملاء من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في المؤسسة.

5.6.1: الريادة الفكرية في الاقتصاد والمالية الإسلاميين

معهد البنك الإسلامي للتنمية (المعهد) مؤسسة معرفية ترمي إلى تذليل الصعوبات الاقتصادية في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية الأخرى بفضل حلول مبتكرة في إطار الاقتصاد والمالية الإسلاميين. وتشمل أنشطته الأساسية برنامج تحويل قطاع المالية الإسلامية، الذي يدعم تحويل وتطوير قطاع الخدمات المالية الإسلامية عن طريق تنفيذ مشاريع منح المالية الإسلامية. وفي سنة 2023، قام المعهد ببرمجة واعتماد 14 مشروعاً جديداً من مشاريع المساعدة الفنية في نيجيريا وقرقيزستان والمغرب وتونس وموريتانيا، ومع المنظمات الدولية الشريكة.

ويشكّل "إطار التقييم القُطري للمالية الإسلامية" أداة مهمة لبناء أو تعزيز قطاع المالية الإسلامية في البلدان الأعضاء. وفي سنة 2023، اكتملت التقييمات الخاصة بأوزبكستان وقازاقستان؛ وأُجريت مناقشات أولية مع نيجيريا والمغرب وتركيا في إطار تقييمات سنة 2024. ويُقدّم المعهد معلومات عن السوق ويجري تحليلات عملية من أجل التصدي للصعوبات الإنمائية في البلدان الأعضاء بالبحث ونشر الكتب والتقارير والمقالات عن مختلف المواضيع المتعلقة بالمالية الإسلامية والتنمية المستدامة.

ويمثل بناء القدرات مجالاً أساسياً آخر من مجالات تدخُّل المعهد. وقد نظم المعهد أكثر من 10 برامج لبناء قدرات عدة بلدان أعضاء في مجال المالية الإسلامية خلال سنة 2023، وذلك باستخدام مناهج التعلم التقليدية والحديثة القائمة على التكنولوجيا. وشملت المشاريع الأساسية خلال سنة 2023 المناطق الحرة للأوقاف، والنظام الذكي لصفقات التجارة المكافئة بين دول منظمة التعاون الإسلامي، ومشروع الخدمات المالية الإسلامية البريدية الرقمية، ونظام التثبيت الذكي، والمساعد على فهم المالية الإسلامية المبنيّ على الذكاء الاصطناعيّ، وسوق خاص بجناح المالية الإسلامية. والهدف من هذه المشاريع هو تحقيق التآزر بين أحدث التكنولوجيات والمالية الإسلامية لاستحداث حلول مبتكرة تمكّن من تذليل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

وفضلاً على ذلك، حصلت "الصكوك المرتبطة بالأوقاف النقدية" التابعة لوزارة المالية الإندونيسية على جائزة البنك للإنجاز المؤثّر في الاقتصاد الإسلامي (2023). و"الصكوك المرتبطة بالأوقاف النقدية" هي أول برنامج واسع النطاق لتمويل المشاريع الاجتماعية باستخدام أدوات غير ربحية، وهو ما يعزز تنوُّع أسواق رأس المال الإسلامية ويشجّع التكامل بين المالية الإسلامية التجارية والمالية الإسلامية الاجتماعية.

6.6.1: الشراكة من أجل الحد من الفقر

يُبيّن "تقرير سنة 2023 عن المؤشر العالميّ للفقر المتعدد الجوانب"، الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، أن نحو 1.1 مليار شخص، أي ما يزيد قليلاً عن 18% من سكان العالم، يعيشون في فقر حادّ متعدّد الجوانب. ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى موطن لأكبر عدد من الفقراء، ويعيش 452.1 مليون فقير في البلدان الأعضاء في البنك، وهم يمثلون 41% من فقراء العالم.

ويؤدي صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (الصندوق) دوراً مهمّاً في الحد من الفقر في البلدان الأعضاء في البنك، ولا سيما في البلدان الاعضاء الأقل نموّاً. وقد خصَّص نحوَ 1.23 مليار دولار أمريكي في شكل قروض ميسَّرة ومِنَح، وذلك لتمويل مشاريع وبرامج مؤثّرة في قطاعات بالغة الأهمية كالتعليم، والصحة، والزراعة، والتنمية المجتمعية، والتمويل الأصغر.

واستحدث الصندوقُ- منذ إنشائه- محفظةً قوية تضم أكثر من 20 برنامجاً رائداً في مجالات متنوعة (كالتعليم الثنائي اللغة، ومحو الأمية المهنية، والوقاية من الإيبولا ومكافحتها)، ودعم التمويل الأصغر، واستغلال الأراضي الجافة، والطاقات المتجددة. وتتسق البرامج التي أُطلقت في الآونة الأخيرة مع رؤية الصندوق حتى سنة 2030، إذ تعطي الأولوية للمبادرات التي تتصدى للصعوبات الكبرى.

وفي سنة 2023، أبان الصندوق عن التزامه القاطع بالحد من الفقر في البلدان الأعضاء، فاعتمد 213.6 مليون دولار أمريكي للمشاريع والبرامج. وقد خُصّص معظم هذا التمويل، أي 150 مليون دولار أمريكي، لصندوق العيش والمعيشة، من أجل نقله إلى المرحلة الثانية، واجتذاب المزيد من دعم الجهات المانحة، وتوسيع تأثيره على الفئات السكانية المستضعفة.

وفي سنة 2023، نشط الصندوقُ في دعمه لمجالات إنمائية أساسية، منها التمكين الاقتصاديّ والتعليم. فموَّل مشاريع في أوزبكستان والمغرب ونيجيريا وطاجيكستان بقروض معتمَدة بلغ إجماليّها 50.5 مليون دولار أمريكي. وهو تمويل يشمل 20 مليون دولار أمريكي لصندوق التمكين الاقتصادي في أوزبكستان، و10 ملايين دولار أمريكي لمشروع تعزيز المنشآت الهشّة في المغرب، و10.5 مليون دولار أمريكي لبرنامج مكافحة تسرّب الأطفال من المدارس في نيجيريا، و10 ملايين دولار أمريكي لمشروع تحسين البيئات التعليمية في طاجيكستان. وفضلاً على ذلك، قدّم الصندوق 13 مليون دولار أمريكي في شكل منح لتمويل 31 مشروعاً وبرنامجين في مجالات الصحة وتمكين المنظمات غير الحكومية والأمن الغذائيّ والمنح الدراسية، ومشروعين للتدخل في حالات الطوارئ بسبب النزاع في السودان والفيضانات في ليبيا.

خُصّص

150 مليون دولار أمريكي لصندوق العيش والمعيشة،

من أجل دفعه إلى المرحلة الثانية، واجتذاب دعم إضافي من الجهات المانحة، وتوسيع تأثيره على المجتمعات المستضعفة.

7.6.1: تسخير الأوقاف لخدمة التنمية

ساهم البنك في تفعيل الدور الإنمائي للأوقاف بإنشاء صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف (الصندوق) سنة 2001. وهو صندوق يدعم ممتلكات الأوقاف، ويُدرّ عائدات تمكّن من تمويل المهمّة الاجتماعية للمؤسسة، ومساعدة الجهات المستفيدة منه على تحقيق الاستدامة المالية على المدى البعيد والمشاركة في إطار أوسع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويتميز الصندوق بتكلفته المعقولة وتأثيره الكبير. فقد موّل 45 مشروعاً عقاريّاً في 21 بلداً بمبلغ إجماليّ قدره 798 مليون دولار أمريكي، ودعم مجموعة متنوعة من الجهات المستفيدة غير الربحية، بدءاً من الحكومات وانتهاءً بمراكز البحث والمنظمات الخيرية. وقد مكن ذلك من مساعدة أشخاص من مختلف الأوساط وتحقيق عدد كبير من المشاريع، وهو ما ساهم في رفع مستوى الخدمة العمومية في كل موقع.

ففي المملكة العربية السعودية، مثلاً، تدل عدة مشاريع مؤثّرة موّلها الصندوق على مدى تأثيره التحويليّ. ومن الأمثلة على ذلك بناءُ فندق في المدينة المنورة، اكتمل في شهر يونيو 2023. ويُتوقع أن يبدأ هذا الفندق مزاولة نشاطه في شهر فبراير 2024، وأن يُحقّق إيرادات إيجارية سنوية قدرها 2.13 مليون دولار أمريكي، تمكّن من تمويل المبادرات التعليمية لجمعية البيان الخيرية. وفضلاً على ذلك، موّل الصندوق شراء فندق في أبها لفائدة جمعية البرّ في دوقه. وقد بدأ هذا الفندق مزاولة نشاطه في شهر يونيو 2023 باسم ""Best Western Plus، ويُتوقّع أن يفوق دخله السنويّ مليون دولار أمريكي، وسيمكّن "جمعية البر" من تقديم المساعدة للأسر المحتاجة. واكتمل أيضاً برج تجاري في مكة المكرمة في شهر يناير 2023، وبدأ مزاولة نشاطه في شهر سبتمبر 2023، وسيدرّ دخلاً سنوياً يناهز 1.33 مليون دولار أمريكي لتمويل "جمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية الخيرية".

ويتجلى مثال آخر على قدرة الصندوق التحويلية في أوغندا، حيث سيساهمُ تمويلُ مجمّع إنمائيّ متعدّد الاستخدامات في كمبالا عمّا قريب في تحقيق الاستدامة المالية لجمعية التعليم الإسلامي بأوغندا. وقد أُنشئت هذه الجمعية سنة 1936 بصفتها أمانة للتعليم الإسلامي، وهي تؤدي دوراً مهمّاً في الإشراف على أكثر من 2,150 مدرسة في ربوع هذا البلد، فتساهم بذلك مساهمة كبيرة في الساحة التعليمية بأوغندا. وهذا المشروع مثال آخر على ما لمبادرات الصندوق من تأثير إيجابيّ واسع النطاق.

8.6.1: نقل الحلول الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب

آلية تبادل المعارف والخبرات

واصل البنك تيسير تناقُل الحلول الإنمائية بين البلدان الأعضاء وبلدان أخرى من الجنوب بواسطة آليات، منها برنامجُ التعاون الفني وآليةُ تبادل المعارف والخبرات.

فأمّا برنامج التعاون الفنّي، فيدعم تدخلات تطوير القدرات القصيرة المدة، وذلك من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء. وفي سنة 2023، اعتُمدت 38 عملية في إطار هذا البرنامج بمبلغ قدره 0.9 مليون دولار أمريكي. ومُنحت الأولوية فيها للبلدان الأعضاء الأقل نموّاً، وللتدخلات في مجالات الزراعة والتعليم والصحة والمالية الإسلامية واستخدام التكنولوجيا.

وأمّا آلية تبادل المعارف والخبرات، فتمكّن من الوصل بين البلدان الأعضاء وبينها وبين بلدان أخرى من جنوب العالَم من أجل التصدي للصعوبات الإنمائية المشتركة. وفي سنة 2023، خُصّصت- في إطار هذه الآلية- منحةٌ قدرها 2.93 مليون دولار أمريكي لدمج أربعة تدخلات في عمليات البنك العادية، واستفادت منها تشاد وجيبوتي وموريتانيا وموزمبيق في مجالات، كالتعليم والتنمية الريفية والحضرية.

واستمرت آلية تبادل المعارف والخبرات في حفز التآزر والتكامل بوسائل أخرى داخل مجموعة البنك سنة 2023. ومن ذلك، مثلاً، أن البنك والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تعاونا معاً على مساعدة الاتّحاد القُمري على تطوير قطاعه السياحي بالاستفادة من معارف وخبرات المغرب في هذا المجال. وواصل البنك أيضاً استلهام الخبرة الفنية والعملية لشركائه الحاليين. ومن ذلك، مثلاً، أن "البريد التونسي"- انطلاقاً من تنفيذه الناجح لمشروع آلية تبادل المعارف والخبرات في موريتانيا- عرض خدماته لمساعدة جيبوتي على استحداث منصة للخدمات المالية القائمة على الهاتف المحمول.

ودعمت مجموعة البنك أيضاً الرعاية الصحيّة عن بعد باستخدام أدوات مختلفة لتطوير القدرات، منها مثلاً مشروع آلية تبادل المعارف والخبرات بين الصومال ومصر في مجال تحسين الخدمات الصحية بالتطبيب عن بعد. وهو مشروع سيُمكّن مستشفى جامعة شرق أفريقيا في ولاية بونتلاند بالصومال من إنشاء وحدة جديدة للعناية المركّزة بدعم من المستشفى الافتراضي لجامعة عين شمس في مصر. وسيكون بمقدور المرضى الذين يعانون أمراضاً خطيرة في منطقة يبلغ عدد سكانها 700,000 نسمة أن يستفيدوا- بعد اكتمال هذا المشروع- من وحدة للعناية المركّزة يديرها بطريقة فعالة طاقم طبّي صوماليّ في مستشفى جامعة شرق أفريقيا.

واعتمد البنك على التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز دعمه للبلدان الأعضاء في مجال الطاقات المتجددة بواسطة برنامج إقليمي يُسمَّى "برنامج التعاون في مجال الطاقات المتجددة بأفريقيا". وسيُنفَّذ هذا البرنامج بناء على مبدأي التعاون والشراكة الإقليميّين. وستُستخدم آلية تبادل المعارف والخبرات لحشد الدعم من الجهات الفنية والمالية الشريكة.

كذلك، وضع البنك- في إطار مشاركته في التحالف من أجل مكافحة العمى الممكن تفاديه- برنامجاً لرعاية العيون يرمي، بمكافحة العمى الممكن تفاديه، إلى تمكين 10 ملايين طفل في أفريقيا. والهدف العامّ من هذا البرنامج هو تعزيز التعليم وتجويد حياة الأطفال ذوي الإعاقة البصرية في 13 بلداً مستفيداً. وسيمكّن من توفير أكثر من 320,000 نظارة تصحيحية للأطفال، وتزويد 20,500 معلّم ومفتش ومستشار تربويّ بالمهارات والأدوات اللّازمة لإجراء كشف أوليّ عن الأخطاء الانكسارية لدى التلاميذ.

تمكّن آلية تبادل المعارف والخبرات من الوصل بين البلدان الأعضاء وبينها وبين بلدان أخرى من جنوب العالَم من أجل التصدي للصعوبات الإنمائية المشتركة.

الإطار 3: الاستفادة من خبرة اليمن لتعزيز قدرات القطاع الخاص الصومالي في مجال التمويل الأصغر

شركة "كاه الدولية لخدمات التمويل الأصغر الإسلامي" هي أول شركة خاصة للتمويل الأصغر في الصومال تخدم السوق الصومالية بأكملها. وهي تُقدّم خدمات الائتمان والادخار الموافقة للشريعة للصوماليين ذوي الدخل المنخفض، ولكنهم نشطون من الناحية الاقتصادية، ولا سيما للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي يملكها النساء والشباب. وموَّلت الشركة أكثر من 34,000 منشأة صغرى وصغيرة بمبلغ قدره 32 مليون دولار أمريكي. وتعمل الشركة في بيئة صعبة، نظراً لمعاناة الصومال من النزاع طوال أكثر من 30 سنة. وفي الوقت الذي يزيد فيه طلب التمويل الأصغر بسرعة ويُتوقع أن يزداد أكثر، كانت الشركة تواجه صعوبات كبيرة في مجال تطوير القدرات البشرية والمؤسسية.

ولذلك قام البنك، فيما بين سنتي 2020 و2023، بتيسير التعاون بين شركة "كاه الدولية لخدمات التمويل الأصغر الإسلامي" في الصومال و"بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي" في اليمن. وهذا التعاون، في إطار آلية تبادل المعارف والخبرات، هو الأول من نوعه بين بلدين من البلدان الهشة الأعضاء في البنك. وهو أيضاً تعاون فريد من نوعه، نظراً لاتفاق شركتين من القطاع الخاص مختصتين في التمويل الأصغر على العمل معاً بروح قوية من التضامن. وهذا المشروع دليل على الثروة الهائلة من المعارف والخبرات المتاحة في جميع البلدان الأعضاء في البنك، حتى تلك التي تواجه مشكلات داخلية عويصة.

وكان الهدف من هذا المشروع هو تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لشركة "كاه الدولية لخدمات التمويل الأصغر الإسلامي" في الصومال، وذلك بتوسيع نطاق وحجم منتجاتها المالية. وعند انتهاء المشروع، كانت الشركة قد وضعت خطة عمل جديدة، وحسّنت توجيهاتها، وعززت نظامها المتعلق بالمعلومات المساعدة على الإدارة. وفضلاً على ذلك، طوّر أكثر من 30 موظفاً من موظفي الشركة قدراتهم في مجالات التمويل الأصغر، وتحليل السوق، وتدبير المخاطر، والمراجعة الداخلية للحسابات، والافصاح عن المعلومات، والعلاقات مع العملاء، وإعداد التقارير المالية.

ولما كانت نتائج هذا المشروع إيجابية، تلقى البنك في شهر أغسطس 2023 خطاباً من وزير مالية الصومال أشاد فيه بما بذله البنك من جهود في سبيل تعزيز قدرات الشركة، وطلب منه التفكير في مرحلة ثانية تمكّن من تحويل الشركة إلى مركز للتميّز في مجال التمويل الأصغر في القرن الأفريقي.

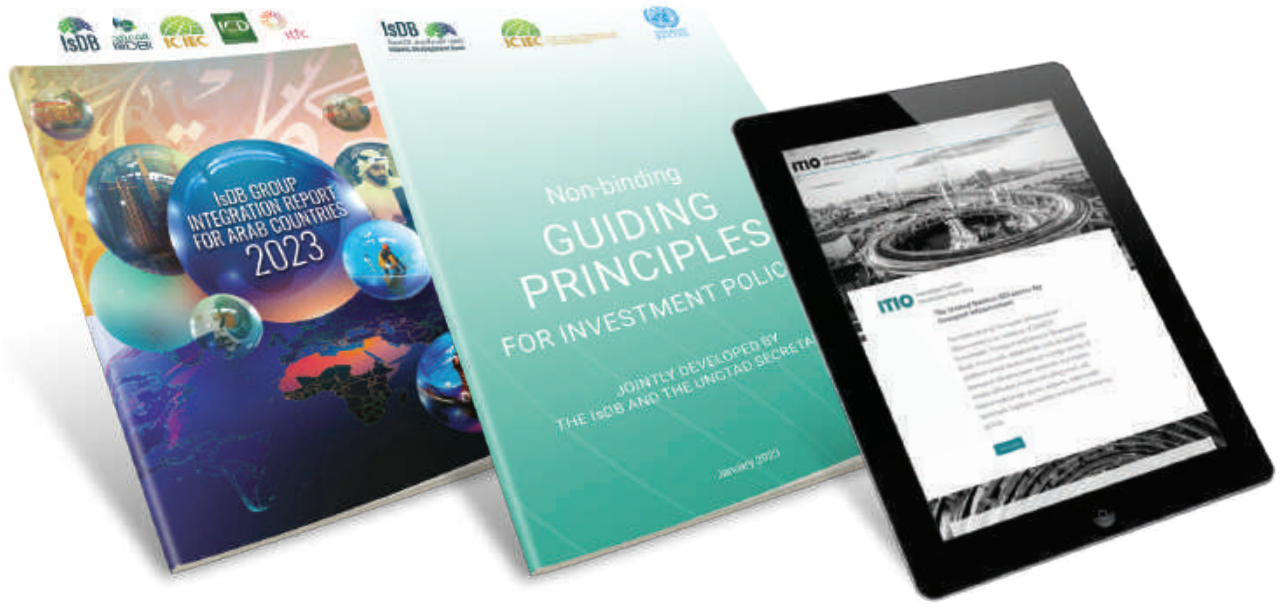

التكامل الإقليميّ

في عالم يتزايد فيه الترابط الاقتصاديّ، يقدّم التعاون والتكامل الإقليميان للبلدان الأعضاء في البنك طريقةً فعّالةً لتحسين التنافسية وتعزيز النموّ على المدى البعيد. ويحرص البنك على التصدي للمشكلات الجديدة التي تواجهها البلدان الأعضاء، فيواصل النهوضَ بالتكامل الإقليمي بصفته أداة لتحسين الترابط، وتشجيع المبادلات التجارية والاستثمارات، وتحسين المعايش طبقاً لمبدأي التضامن والتنافُع.

وخلال سنة 2023، ضاعف البنك جهوده الرامية إلى دمج التكامل الإقليمي في عملياته في إطار الركيزتين الأولى والثانية المنصوص عليهما في استراتيجيته المُعاد مواءمتها. وقد ساهمت عملياته المتعلقة بالتكامل الإقليمي مساهمةً مباشرة في المجال الناظم المتمثّل في تطوير القدرات. وقد جُمّعت عملياتُ البنك المتعلقةُ بالتكامل الإقليمي في إطار ثلاث ركائز هي: (1) النهوض بالترابط الإقليمي؛ (2) النهوض بالتجارة وتحسين الاندماج في السوق العالمية؛ (3) النهوض بالاستثمار.

وعمل البنك على تحسين هيكلة عمليات التكامل الإقليمي، فأطلق مبادرتين إقليميتين كبيرتين هما: مبادرة الترابط في آسيا الوسطى، ومبادرة الساحل الأفريقي. وقدَّم تقريراً تحليليّاً جديداً- هو "تقرير مجموعة البنك عن التكامل في البلدان العربية"-، وذلك من أجل توجيه عملياته ورصد التقدُّم المحرز في تحقيق المزيد من المبادلات التجارية والاستثمارات فيما بين البلدان العربية. وفي سنة 2023، نظّم، بالتعاون مع جهات إنمائية شريكة، 10 ورشات وفعاليات تناولت تطوير القدرات وشملت مختلف جوانب التكامل الإقليمي.

يحرص البنك على التصدي للمشكلات الجديدة التي تواجهها البلدان الأعضاء، فيواصل النهوضَ بالتكامل الإقليمي بصفته أداة لتحسين الترابط، وتشجيع المبادلات التجارية والاستثمارات، وتحسين المعايِش طبقاً لمبدأي التضامن والتنافُع.

وسعى لدعم التكامل الإقليمي وتشجيع الاستثمار في البلدان الأعضاء، فخصَّص 0.96 مليون دولار أمريكي، ونفَّذ 21 عملية في البلدان الأعضاء بالتعاون مع جهات شريكة إقليمية ودولية. وحشد 2.15 مليون دولار أمريكي لهذه العمليات سنة 2023.

الإطار 4: الشراكة من أجل تطوير البنى التحتية للنقل في البلدان الأعضاء

في 9 فبراير 2023، أطلق البنك ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا "المرصد الدولي للبنى التحتية للنقل"، وهو منصة على شبكة الإنترنت لنظام المعلومات الجغرافية تحتوي على بيانات عن شبكات البنى التحتية للنقل، ومنها الطرق، والسكك الحديدية، والممرات المائية الداخلية، والموانئ، والمطارات والمحطات المتعدّدة الوسائط، والمراكز اللوجستية، ومراكز العبور الحدودية في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وغرب البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا.

وهذا المرصد نتاج شراكة بين البنك، ولجنة الأمم المتّحدة الاقتصادية لأوروبا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومركز دراسات النقل في غرب البحر الأبيض المتوسط.

ويعمل المرصد عملَ سوق افتراضية لتمويل البنى التحتية للنقل بتوفير واجهة إلكترونية بين أربع مجموعات من المستخدمين هي: الحكومات، والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، ومنظمات التعاون الإقليمي، والجمهور. وهي بوابة إلكترونية تمكّن الجهات الشريكة في قطاع النقل من التعاون في فضاء رقميّ، وعرض شبكات النقل، واستكشاف خرائط تبين تأثيرات تغير المناخ، والتخطيط لبنى تحتية للنقل قادرة على الصمود.

ويمكن للمستخدمين الحكوميين استخدام المرصد لاقتراح مشاريع جديدة، وتحديث شبكات النقل القائمة، وطلب التمويل. أمّا المؤسسات المالية، فيمكنها أن تستخدمه لاكتشاف روابط النقل المفقودة، وتوفير فرص الاستثمار، وتقييم جدوى المشاريع، وذلك اعتماداً على الأدوات التفاعلية والبيانات الموثوقة المتاحة في نظام المعلومات الجغرافية.

يُزمَع توسيع النطاق الجغرافي للمرصد، وتحويله إلى أداة عالمية للتخطيط للنقل العابر للحدود والاستثمار فيه.

ويدعم المرصد، بفضل الشراكات العالمية، تحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، كالهدف 9 المتعلق بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والهدف 13 المتعلق بالعمل المناخي، والهدف 17 المتعلق بتعزيز الشراكات من أجل تحقيق الأهداف العالمية.

ويُزمَع توسيع النطاق الجغرافي للمرصد، وتحويله إلى أداة عالمية للتخطيط للنقل العابر للحدود والاستثمار فيه.